



التخطيط العمراني كأداة لمنع الجريمة

- معيار توظيف افراد للأمن الخاص بالمجمعات السكنية، مع خضوعه من حيث قواعد التدريب الأمني والشروط العامة والخاصة للمعايير الشرطية من قبل وزارة الداخلية مع الاخذ في الاعتبار بمعايير الخصوصية الشخصية للسكان وعدم انتهاكها .
- معيار تصميم المباني بما يعزز تعظيم المراقبة الطبيعية من الشوارع العامة، على المساحات المفتوحة كالأسطح، وأماكن اللعب، وذلك جعل المباني تظل على المجال العام للطرق بما يحقق رؤية واضحة للعامة من الناس ومن ثم الوقاية من الجريمة أو مشاهدة مرتكبها حال حدوثها .
- معيار توفير تمييز واضح بين الأماكن الخاصة والمشاركة والتقليل من عدد الأسر التي تشترك على الشوارع في الأماكن المشتركة مراعاة لخصوصية الاسر .
- معيار الامضاء الجيدة لمداخل الكميوند أو العمارات السكنية .
- معيار إيلاء اهتمام خاص لأمن شقق الطابق الأرضي .
- معيار المراقبة الالكترونية لشقق المسافرين من قبل الشرطة واصحاب العقارات باستخدام تقنية المعلومات المتاحة في هذا الصدد .

ثانياً : سلامة وأمن المنشآت الحيوية للدولة :

- أنشئ جهاز حماية المنشآت الحيوية والسواحل في مايو 2007 بإمارة ابوظبي والذي تم نقله إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2012 الصادر عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله. بهدف توفير كافة التدابير الضرورية والإجراءات الأمنية المطلوبة من خلال التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية الأمنية المختصة لوضع الخطط والتدابير الأمنية اللازمة لإحياء كافة الأعمال التخريبية أو التي تشكل خطراً يهدد أمن تلك المنشآت والمرافق الحيوية أو يعيق استقرار وازدهار الدولة.
- ويتخض تحقيق السلامة وأمن المنشآت الحيوية للدولة بناء استراتيجية تخطيط عمراني حضري يراعي معايير الاستدامة الامنية لتلك المنشآت، ومن تلك المعايير على سبيل المثال، ما يلي :

لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين هيكل وإدارة تعظيم الحيز الحضري والجريمة، فتظرية علم الإجرام الجديدة تدعم هذا التوجه . ولذلك ينبغي هيكله المعارف القائمة وتطوير أساليب مبتكرة حول كيفية بناء مدن أكثر أمناً وأماناً .

وقد أكد مجلس العدل والشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي The Justice and Home Affairs Council of the EU على أن منع الجريمة من خلال التصميم الحضري العمراني هو استراتيجية ناجحة وفعالة لمنع الجريمة، ويحتاج إلى الدعم، وعلى الرغم من ذلك، يجري تنفيذ مشاريع جديدة في جميع أنحاء أوروبا دون النظر لمعايير السلامة، وهو ما يخلق مناطق حضرية صعبة الحياة فيها للخوف من الجريمة.

وجدير بالذكر أن منع الجريمة يشمل جميع الجهود الرامية للحد من خطر وقوع الجرائم واثارها الضارة بالأفراد والمجتمع. ولا تقتصر تلك الجهود على تلك التي تقدمها جهة أو مؤسسة ما داخل الدولة ولكنها تلك الجهود التكاملية من العديد من المؤسسات داخل الدولة وخارجها .

فلا يكفي مثلاً رمي العبء الكامل فيما يتعلق بجهود منع الجريمة على وزارة الداخلية «الشرطة»، بل يجب أن تتكامل جهود الشرطة مع كافة الأطراف المعنية الأخرى .ومن الامثلة التي يمكن ان نسوقها في هذا الصدد، ما يلي :

- اولاً : السلامة والأمن للمدن والتجمعات السكنية ينبغي ان يبنى على معايير علمية تحقق الاستدامة الامنية للتخطيط العمراني السكني، وعلى سبيل المثال لتحقيق ذلك ينبغي اشتراط عدة معايير، منها :
- معيار المراقبة الالكترونية وذلك بإقامة كل مجموعة من الفيلات أو العمارات السكنية داخل كمبود يحيطه سور مناسب لتحقيق الامن لهذا التجمع السكني، ويمكن اشتراط معايير خاصة بكاميرات المراقبة الالكترونية للتجمع السكني بحيث ترتبط بأجهزة كمبيوتر للتخزين ولا تفرغ وتناهد الا بواسطة الشرطة عند وقوع جريمة ما .
 - معيار المراقبة الالكترونية للأماكن العامة المشتركة التي تشكل منافع عامة لا سيما في العمارات السكنية الضخمة الغير عائلية .

نحو مبادرة

«للاستدامة الامنية للمباني
وحماية المنشآت»





بقلم د . سامى الطوخي

جامعة زايد واكاديمية الدراسات القضائية والتدريب المتخصص

بتلك الزراعات وبما يؤدي الى نتائج مقتضاها عند اكتمال المدينة يكون ذلك مصحوبا بتغطية كاملة زراعية للمدينة مما يضمن عليها رونقا جماليا، فضلا عن امكانية تأسيس شركات او جمعيات خيرية ومصانع للتمور والصناعات الدوائية وادوات التجميل والزيت والاشخاش وغيرها القائمة على صناعات النخيل .

• معايير دمج الفئات المهمشة فى تعاقبات الدولة مع شركات القطاع الخاص ونعنى بها المتضررين من المشروع، والفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، معايير توظيف المرأة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتدريب وتشغيل السجناء واعتبار ذلك من ضمن نقاط التقييم للعطاءات المقدمة بالمناقصات والممارسات .

فالعقود الادارية اهمية كبيرة فى اى دولة من الناحية الكمية للعرض (ما يعادل حوالي 16 ٪ من اجمالي الناتج المحلي الاسباني) والتنوع مما يجعلها أداة حكومية هامة من خلالها يمكن توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والادارية والبيئية والتعليمية .. الخ

وابتداء من 1998 بدأت جهود حكومية هامة لدراسة الاطار القانوني فى المجتمع الذى يتيح إدماج الاعتبارات الاجتماعية فى المشتريات العامة، بهدف المساهمة فى التنمية المستدامة، وهو مفهوم يجمع بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي واحترام البيئة .

فالتوجيه رقم EC/18/2004 للبرلمان الأوروبي نص على اعادة استخدام معايير تهدف الى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص، تلبية احتياجات السكان من الفئة المحرومة وخاصة هؤلاء المستفيدين من السلع والتوريدات والأشغال والخدمات المقدمة بالعقد .

وقد نص القانون الإسباني رقم 30 / 2007 بشأن عقود القطاع العام على عدة آليات للعقود الادارية، منها إدخال الاعتبارات الاجتماعية والبيئية كمعايير للتقييم فى العطاءات بعدما شكلت لجنة اوروبية حول «التحديث وسياسة المشتريات فى الاتحاد الأوروبي : نحو السوق الأوروبية لشراء أكثر كفاءة» قررت إدراج شروط اجتماعية، مثل المساهمة فى الأهداف الاستراتيجية من 2020.

- معايير التخطيط العمراني للمنشآت الحيوية خارج الكتلة السكنية بقدر الامكان ومثال ذلك تخصيص منطقة خاصة بالسفارات والقنصليات منعزلة عن الماكن السكنية .
- معيار المراقبة الالكترونية للمنشآت الحيوية .
- معيار تشييد مواقف المركبات لعملاء المنشآت الحيوية منفصلة عن المنشأة الحيوية .
- معيار توفير خدمة صف السيارات مجاناً .
- معيار البناء باستخدام مواد مقاومة للحرائق وغيرها من المواد الصديقة للبيئة .
- معايير استخدام اذرع الكترونية حاجزة للسيارات غير المصرح لها بالوقوف فى اماكن محددة كالمواقف الخاصة بالهيئات السياسية والقنصلية والدوائر الحكومية واماكن المواقف العامة لذوى الاحتياجات الخاصة واماكن طفاية الحريق، فمما لا شك فيه ان وسائل منع الجرائم خير من الأضرار المحتملة فى حال حدوثها .
- معيار تصميم الجسور والكباري بمراعاة معايير الاستدامة الامنية . وعلى سبيل المثال قد تقتضى النواحي الامنية فى بعض الاحيان وجود كمائن شرطية على تلك الجسور، ومن ثم يقتضى تصميم الجسر وجود نتوء « يكون مخصص لسيارات الشرطة والإسعاف، وتصميم الجسور العابرة للأنهار والشواطئ بما يجعلها اماكن جذب سياحي يعمل تصاميم بنائية على جانبيها كمتنزهات وكاهتيريات سياحية ... الخ

ثالثا : السلامة والامن وتنمية المجتمع :

ويقتضى ذلك استخدام استراتيجيات تموية تساهم فيها العديد من الجهات الحكومية والخيرية لبناء مجتمع خالي من الفقر وبالتالي خالي من الجريمة، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلى :

- معيار اشتراط احاطة المباني، الفلل والعمارات بزراعات مثمرة كالنخيل من نوعية معينة تحدده الجهة المسؤولة عن الزراعة بالتعاون مع جهازي الشرطة والبلدية، بحيث يكون من شروط ترخيص البناء التزام المالك

